

والأمراض بمحتوى سفار الأراضى والمهال الزراعيين ؛ وقد حدثتنا الإحصائيات الرسمية للدولة المصرية فى سنة ١٩٣٨ أن عدد ملاك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية هو ٢٤٤٤١٨١ مالكاً ، منهم ١٧١٦٧٠٧ مالكاً فداناً فأقل ، و ٥٦٧٨٠٦ مالكاً من فدان إلى خمسة أفدنة ، ونسبة هؤلاء الملاك إلى مجموع الملاك فى الدولة هو ٩٣/٥ ٪ ، ومتوسط ما يملكه الواحد منهم ٢٠ قيراطاً فقط ، وأن الملاك الذين يملكون خمسة أفدنة فأكثر ١٥٩٠٦٦٧ ، ونسبتهم إلى عدد الملاك ٦/٥ ٪ ، فهل يعقل يا دكتور أن مالكا لفدان واحد ، يملكه أن يقوم بتربية أبنائه وخلق جيل جديد يتفق مع نهضة البلاد ؟ هذا هو شأن الملاك ، فما بالك بمن لا يملكون شيئاً ؟

لقد اتخذت فرنسا وغيرها من دول أوروبا إجراءات مختلفة للانماش الاقتصادى ، خصوصاً ما كان متصلاً منها بالزراع وسفار الملاك ، والمهال الزراعيين ، والطبقات الفقيرة . وما يذكر أن حكومة فرنسا وضمت فى سنة ١٩٣٨ نظاماً أطلقت عليه اسم : *Domaine retraits* الإقطاعيات الزراعية للمماش ، وأصدرت به قانون ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨^(١) ، واستفاد من هذا النظام جميع المهال الزراعيين ، بل جميع المشتغلين بالزراعة

إن حصر الإجراءات والوسائل التى اتخذتها الدول للمناحة برفع مستوى الشعوب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب مجلات ضخمة ، ولا يمكن لمجلة قيمة « كالمسألة » ، أن تشغل وقت قرائها بسرد طويل - قد يملأ بعضهم - ولكن على سبيل الإشارة ، قد ضربت هذين المثالين :

الحكومات هى أم الشعب التى يجب أن تراه ، بل المسئولة عن توجيهه ، وتوجيه أفرادها ، وسياة المرافق ، وتدير جميع المنافع ، وإيجاد جميع المخاطر ، وإصلاح جميع « الأحوال »

والصعب كل الصعب يا دكتور على الفرد الذى لا يعتمد على احتمائه بقوانين الدولة التى تصدرها لتنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد والجماعات ، بين أصحاب الأعمال والمهال ، بين الملاك

(١) راجع :

Annuaire International de Legislation Agricole, 1938,
Institut International d'Agriculture, Rome,
Les Services Sociaux, en 1933 Bureau International du Travail, 1936 Genève.

تدخل الدولة فى الإصلاح

واجب لا مناص منه

للأستاذ على توفيق حجاج

—*—

تناول الدكتور زكى مبارك فى مقاله الطويل : « الفرد هو الحجر الأول فى بناء المجتمع » المنشور بمدد « الرسالة » ٤٠٨ مسائل متنوعة الألوان مختلفة المذاهب ، وتصدى فيها لرد على بعض الكتاب ؛ وقد لفت نظرى ذلك الخلط القريب فى وجهات النظر ، وأدهشنى أن أرى الدكتور زكى يدعو إلى الفوضى فى الوقت الذى فيه يدعو إلى الإصلاح ؛ وقد استخلصت من مقاله الطويل آراءه الآتية بنصها ، حيث يقول :

أولاً : « وأنا أرى أن الفرد هو الحجر الأول فى بناء المجتمع وأرى من الواجب أن توجه الجهود الصادقة إلى إصلاح الفرد ؛ لأن المجتمع يتكون من الأفراد »

ثانياً : « المنحطون هم الذين ينتظرون من الحكومة كل شيء ، فعلى عديم مسئولية عن صيانة المرافق ، وتدير جميع المنافع ، وإيجاد جميع المخاطر ، وإصلاح جميع الأحوال »

ثالثاً : « يجب الفرد هو اعتماد على المجتمع واحتمائه بالقوانين فقد شلت من الإنسان مواهب كثيرة منذ اليوم الذى اطمأن فيه إلى أنه له عصبية تنصره وحكومة تحميه ... وأنا أدعو إلى اعتصام الفرد بنفسه ، قبل اعتصامه بصاندة الحكومة وحماة المجتمع » هذه هى خلاصة ما يقرره الدكتور زكى مبارك فى مقاله

أنا أرى :

وأنا أرى أننا جميعاً متفقون مع الدكتور فى أن « الفرد هو الحجر الأول فى بناء المجتمع » ؛ ولكن ما هى تلك الجهود الصادقة التى يجب أن توجه إلى إصلاح الفرد ؟ ... أليست هى الشروط الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم الحكومة « الدولة » بتنفيذها لرفع مستوى حياة الشعب ومعيشته ؟ خذ لذلك مثلاً قيام الحكومة بإصلاح الأراضى للبور - فى شمال الدلتا وغيرها - وتوزيعها على سفار الملاك رغبة فى التوسع فى المسكيات للصغيرة

الانتاجية للجماعة ، وتنشيط الانتاج وتشجيعه في مختلف نواحيه حتى يتم بذلك تكوين المجتمع أو الأمة ، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الحماية الجمركية مثلاً للواردات . وقد تدخلت حكومة مصر في هذه الناحية عند ما رغبت في رفع مستوى للصناعات المحلية وتشجيعها ، والاستغناء جهدهم للطاقة عن الواردات الأجنبية . فقررت فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من المنسوجات الأجنبية وغيرها خصوصاً وأن للصناعات المصرية كانت في دور اللشوء ، ولا يمكنها أن تتحمل المنافسة الأجنبية ، ولا بد أن يتناول التدخل الوطني الحماية الجمركية وجميع نواحي الصناعة والزراعة والتجارة

ثانياً — التدخل الاجتماعي : L'interventionisme Social^(١) ، النرض منه تدخل الدولة لتحسين حالة العمال ورفع مستوى معيشتهم ، خصوصاً من ناحية عمارة نظام المنافسة الحرة الذي يدفع بالمتجدين إلى عمارة العمل على تخفيض نفقة الانتاج بتخفيض أجور العمال واستعمال الأيدي الرخيصة ، واستخدام النساء والأطفال

ولما كان مركز العامل دائماً يكون ضعيفاً أمام صاحب العمل ، والقوى المتنازعة غير متكافئة ، فلا بد من تدخل الدولة لحماية الضعيف ، ولا بد من سن تشريع صناعي ، وتحديد ساعات العمل ، ووضع نظام الأجور والإجازات والمكافآت في جميع الأحوال سواء في أحوال المرض والشيخوخة والبطالة ، وتسميم نظم التأمين الاجتماعي

وقد تدخلت الحكومات على اختلاف ألوانها : دكتاتورية كانت أو ديمقراطية في جميع نواحي النشاط

وشرعت مصر في هذه النهضة فعمدت إلى سن تشريع لإصابات « العمل » ، وقانون عقد العمل ، وتشغيل الأحداث ، والتأمين الاجتماعي ، والتأمين ضد البطالة وغير ذلك وفيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي لا بد من العمل على إفساح المجال للعوامل الأخلاقية والدينية في الجماعة ، بمعنى أنه لا بد من إخضاع الفرد لقانون أخلاق وسلطة عليا هي سلطة رئيس العائلة في المنزل ، وصاحب العمل في المصنع ، والدولة في مختلف الشؤون^(٢)

والتأجرين ، بين التاجر وعماله ، بين الموظف ووظيفته إلى آخره

بل « لقد شلت مواهب كثيرة » بسبب عدم تشجيع الدولة لها ، وتقدمت وارتقت مواهب المفكرين والمختربين الذين أولتهم الدولة عنايتها ، وشجعتهم بمختلف الوسائل ، كالتعيين في الوظائف العامة ، ومنح المكافآت ، والامتيازات Concession وما إلى ذلك

والتواقع أن الأعمال التي اطمن عملها إلى مستقبلهم ، قد ارتقت وتقدمت تقدماً باهراً ، بسبب رعاية الدولة لها لها وروضها تشريعاً روعي فيه مصالحة الطرفين ، أي مصلحة العامل وأصحاب الأعمال ، وضماناً للمدالة التي يجب أن تحتل المكان الأول في المعاملة

أما « احباء الفرد بنفسه » وإن النفس لأماره بالسوء ، فهو للفوضى بينها ، ولو كان الأمر كذلك لما أرسل الله بشراً ونذيراً ، وسدت الشرائع السماوية ، ولما فكر العلماء في وضع القوانين واللوائح التي تحمد من طمع الإنسان وجشعه ، وحب الذات ، « كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى »

ولذلك أرجو أن يرجع الدكتور عن رأيه وأن يقرر مني ، كما قررا العقل والنماوس الطبيعي . أن يعتمد للفرد على « الدولة » ، وأن يوجه عنايته دائماً للتعاون معها في سبيل الإصلاح خصوصاً بما أن أصبح مبدأ تدخل الدولة من المبادئ المحتومة للتطبيق ، مادام قائماً على أساس التضامن الاجتماعي Solidarité Sociale والمدالة في توزيع الضرائب

تدخل الدولة

إن تدخل الدولة في أحوال المجتمع والأفراد أصبح أمراً لازماً لا مناص منه منذ زمن بعيد ، ولقد اضطرت الدول لفرض مختلف أنواع الضرائب كي تتمكن من القيام بأعباء مسؤولية التدخل وتكاليفه ، وقد تم علماء الاقتصاد والقانون هذا التدخل إلى الأقسام الآتية :

أولاً — التدخل الوطني : L'interventionisme National^(١) وهو تدخل الدولة في التجارة الخارجية أو الدولية حماية للانتاج الأهلئ إذ لا بد للدولة من العمل على تنظيم القوى

(١) راجع : Simonde de Sismondi, Nouveaux prinécye, d'Ecume, Polit 1819

(٢) راجع : Le Play : La Rèforme Social, 1846

(١) راجع : Von Ist, Système National d'Economie Politique, 1841

وسائل ترهّل الروك

تتدخل الدولة لحماية الأفراد بسن القوانين - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ويكون فيما يتعلق بتدخلها في الإنتاج ، أولاً : بصفتها مشرعاً لتنظيم وتشجيع المنشآت الخاصة ، ويكون تدخلها غير مباشر ، ثانياً : بصفتها صاحب عمل ويكون تدخلها مباشراً . ويكون ذلك بوضع قواعد عامة وشروط معينة لا بد للمنشآت من إتباعها

هذه يادكتور بعض المبادئ العامة لتدخل الدولة مع إشارة موجزة كل الإيجاز إلى بعض وسائل تطبيق التدخل . وقد شعرت بلادنا وحكومتها نفسها وبرلماننا بأننا أمة في حاجة ملحة للإصلاح ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تدخل الحكومة . وإليك نص ما جاء في الصفحة الثالثة من تقرير لجنة المسالية بمجلس النواب عن سنة ١٩٤٠ - سنة ١٩٤١

« ولن تتحقق العدالة الاجتماعية ويرتفع مستوى الحياة العامة لطائفة كبيرة من أبناء هذا الوطن ، نكث تحت أقبال الفقر والمرض والجهل ، إلا بتأجها الجهود متكافئة ، إلى علاج هذه الأدواء الثلاثة ، والعمل على خلق طبقة من سفار الملاك ، تحيا حياة إنسانية في المستوى الأدنى الذي تراه البلدان المتقدمة أقل ما يجب أن يبلغه واحد من أبنائها »

لا بد وأن يكون الدكتور الفاضل زكي مبارك قد رجع عن رأيه بمد هذا البيان الموزج ، وأن يقرر أنه لا بد من اعتماد للفرد على الدولة واحتمائه بقوانينها على ترفيض مبراج

ثالثاً - الترهّل الاقتصادي :

« Interventionnisme Economique »

وهو تدخل الدولة في الإنتاج ، بأن تحمل مكان الفرد في بعض فروع الإنتاج وبذا ينشأ الاحتكار العام ، فتتولى الدولة أو البلديات أحمال السكك الحديدية والبريد والمناجم ، وذلك دون تغيير في نظام الجماعة الحاضرة ، فنشأ بجانب الملكية الفردية ملكية الدولة لبعض الفروع ^(١)

وقد تطور تدخل الدولة الاقتصادي ، فأصبحت الدولة تعتبر جميع نواحيها الاقتصادية وحدة اقتصادية مكونة من مجموع قوى إنتاجية تتعاون وتتضافر وتتضامن فيما بينها بحيث يستفيد الشعب من هذه القوى ، ويحصل على كل ما يكون في استمتاعه إنتاجه بنفسه لنفسه ، ويقل اعتماده على غيره ، أو بمعنى إيجاد سيطرة اقتصادية ، مع الاعتراف بوجود روابط اقتصادية دولية ، بشرط حماية الإنتاج المحلي الأهم . وهذا التدخل يسمى أيضاً بنظام الاقتصاد الدار Economie National Dirigé ؛ وقد جرت عليه تقريباً جميع الحكومات على اختلافها ، ويرجع تاريخ تطبيقه الحديث في مصر إلى عهد محمد علي باشا الكبير ، وما زالت حكومة مصر تتخذ إجراءات من وقت لآخر في سبيل حماية الإنتاج المحلي ، ويبحث ودراسة وسائل ترهّله وقد ثبت أن تدخل الدولة عرضه الأول لتنظيم جميع المرافق وإيجاد تناسق في جميع الدول ^(٢)

(١) راجع الاقتصاد السياسي : لدكتور عبد الحكيم الرماحي .
الاقتصاد السياسي : لدكتور زكي عبد السلام .

(٢) راجع : Bodin : Economie dirigée, economie Scientifique, 1933., Siegfried : L'Economie dirigée, 1934.

مجموعات الرسائل

تباع بمجموعات الرسائل مجلة بالأمان الآنية :
السنة الأولى في مجلد واحد ٥٠ قرشا ،
و ٧٠ قرشا من كل سنة من السنوات : الثانية
والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة
والثامنة في مجلدين . وذلك مداد أجرة البريد ودرها
خمس قروش في الماخول وعشرة قروش في السودان
وعشرون قرشا في الخارج من كل مجلد .

إلى هواة المفاتيح والمصابين بالاضطرابات العصبية

ترسل تعليمات مجانية عن شرح طرق وتدرجات تعلمك كيف تتخلص من
الخوف والرؤم والجلج والكتابة والوسواس ومن جميع الاضطرابات العصبية
والمعادن الضارة كمشرب الدخان ومن الملل والآلام الجسدية وفي تقوية الذاكرة
والإرادة ودراسة الفنون للمفاتيحية لمن أراد احترام التنويم المغناطيسي والحصول
على دبلوم في هذا الفن اكتب إلى الأستاذ ألفريد توما ٧١٩ شارع الخليج المصري
بنهرة بمصر وارفق بطلبك ١٥ ملياً طابع للمصاريف فتصلك التعليمات مجاناً .